رسالة
في لام التعريف

للعلامة عيسى بن محمد بن عبد الله بن محمد أبو الخير
قطب الدين الحسني الحسيني الأيوجي الشافعي
المعروف بالصفوي

تحقيق ودراسة
فاطمة حسين السيد حسين
باحثة ماجستير قسم النحو والصرف والعروض

قرأه وأجازه
أ.د. شعبان صلاح حسين
أستاذ ورئيس قسم النحو والصرف والعروض
كلية دار العلوم جامعة القاهرة

مكتبة أولاد الشيخ للتراث
ت: ٥٦٢٨٣١٨ - ٧٤١٠٧٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا
إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع
٢٠٧٤ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولي
977-371-059-9

مكتبة أولاد الشيخ للتراث

٣٦ ش اليابان - عمرانية شرقية - الهرم تليفون / ٥٦٢٨٣١٨
٤٢ ش إبراهيم عبد الله من ش المنشية - فيصل / ٧٤١٠٧٠٤
محمول / ٠١٠/٥١١٢٤٤٦

كمبيوتر/ إيهاب أبو سعده ت/ ٥٦٢٨٩٥٨ - ٠١٢٢٥١٠٥٠٤

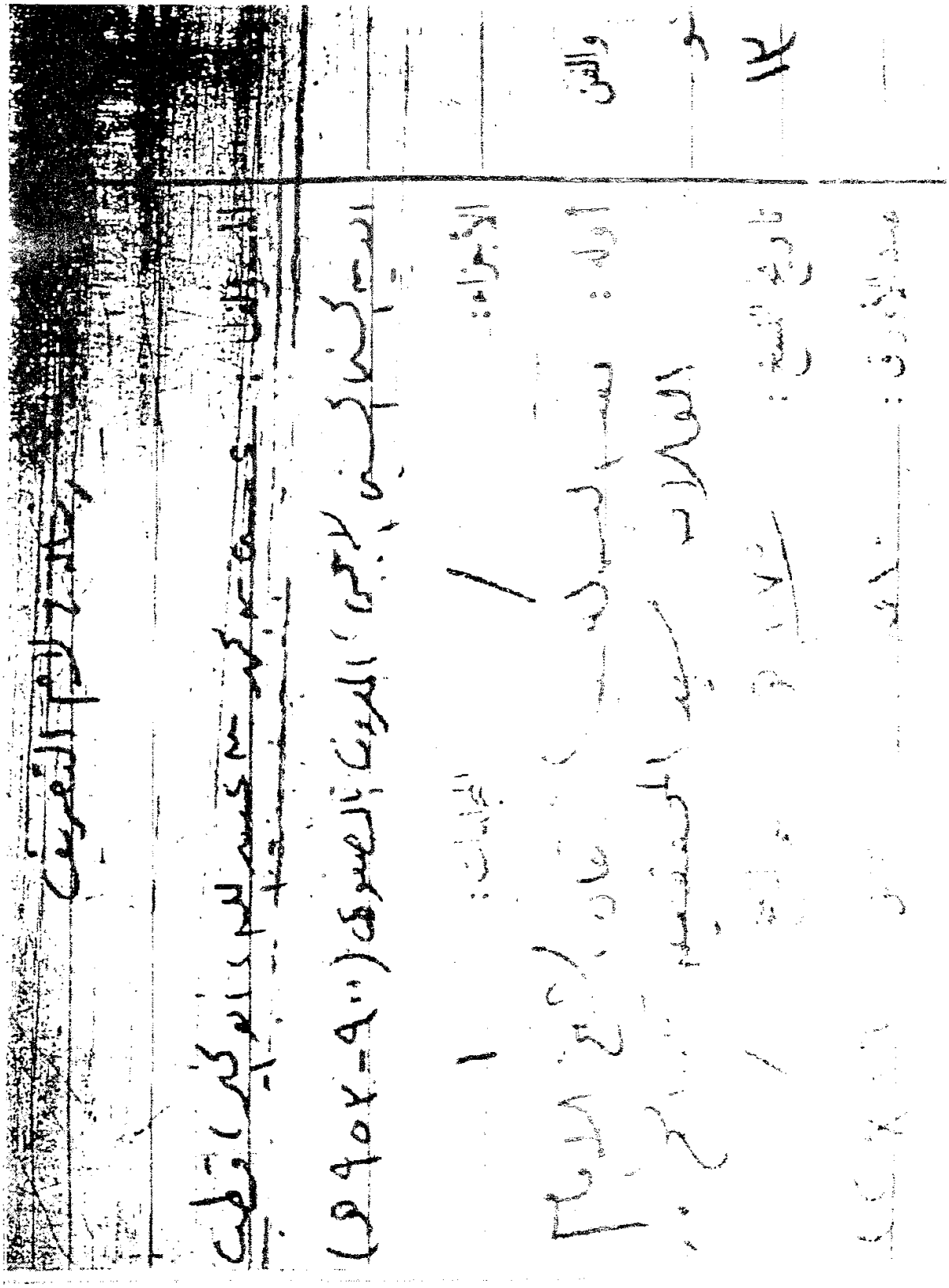

عنوان المخطوط بدار الكتب المصرية

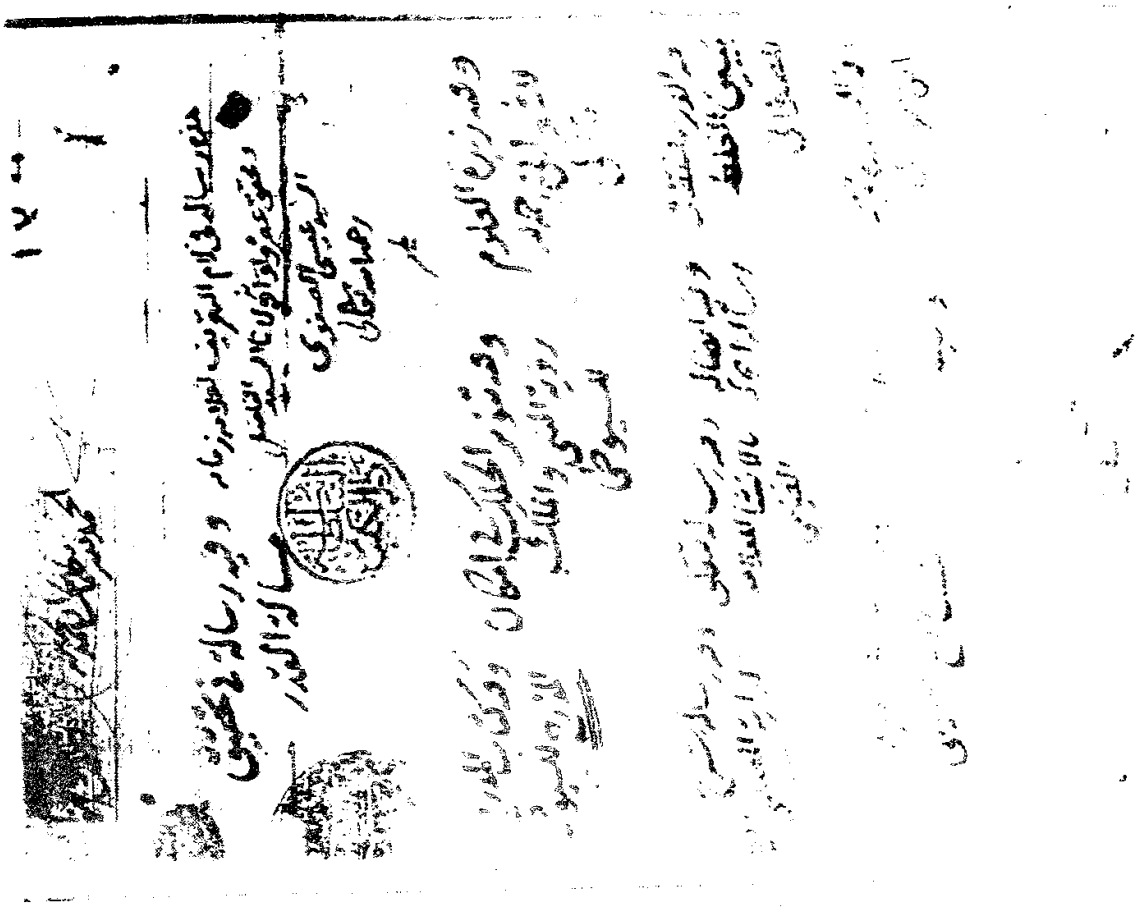

عنوان المخطوط

أول صفحة

آخر صفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، واحد لا من قلة، ومُوجِد لا من علة، بالبر معروف وبالإحسان موصوف، معروف بلا غاية، وموصوف بلا نهاية سبحانه، هدى أهل طاعته إلى صراطه المستقيم، وأباح أهل محبته بحبوحة النعيم، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد...

فإن تحقيق التراث مجال رحب، وباب واسع. وما يزال التراث العربى زاخرًا بالعديد من المخطوطات التى لم تظهر بعدُ إلى عالم الشهادة.

وقد تخيرتُ من بين هذا الركام الهائل مخطوطًا بعنوان «**رسالة فى لام التعريف**» للعلاَّمة عيسى الصفوي فى محاولة جادة لكشف النقاب عنه، والخروج به من حيز المخطوط إلى حيز المطبوع.

ويتألف هذا البحث من قسمين:

القسم الأول: الدراسة، ويرد فيها:

(١)- ترجمة المؤلف.

(٢)- نسبة المخطوط إلى مؤلفها.

(٣)- وصف المخطوط.

(٤)- منهج التحقيق.

القسم الثانى: النص المحقق، وفيه عرض للرسالة محققةً.

وأخيرًا ثبت بأهم المصادر والمراجع التى اعتمدت عليها فى هذا البحث.

وبعدُ، فإنى أرجو الله -تعالى- أن أكون قد وفقت فى قراءة هذا المخطوط، وفى تأديته على الوجه الذى أراده مؤلفه.

فإن أصبت فمنة منه -سبحانه- وإن تكن الأخرى فحسبى أنه أول الغيث، وأول الغيث الندى.

******

(١) ترجمة المؤلف

- اسمه وكنيته ولقبه: هو عيسى بن محمد بن عبيد الله بن محمد أبو الخير، قطب الدين الحَسَني الحُسَيْني الإيجي الشافعي، المعروف بالصفوي.

والصفوي نسبة إلى جده لأمه السيد صفى الدين والد الشيخ معين الدين الإيجى الشافعي صاحب التفسير[١].

- مولده: ولد الصفوي سنة ٩٠٠ هـ - ١٤٩٤م بالهند[٢].

● طلبه للعلم ورحلاته من أجله:

- نشأ الصفوى نشأةً دينيةً لغويةً، فقد نهل من زاد القرآن الروحى على يد خاله الشيخ معين الدين الإيجى، واشتغل فى النحو والصرف على أبيه، وتفقه به.

وقد لازم الصفوى بعض علماء عصره، فقد لازم الشيخ أبا الفضل الكازوينى ست سنين بكجرات الهند، كما اتصل بالقاضى شهاب الدين الهندى وغيرهما.

وكان الصفوى شغوفًا بالعلم، محبًا للاطلاع باحثًا منقبًا، ولعًا بلقاء العلماء، لذلك كان دائم الترحال فى طلب العلم، فرحل إلى دلهى[*١] وحضر مجالس العلماء بها وبحث معهم، فظهر فضله، وأكرمه السلطان

---

(١)- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين الغزي ت ١٠٦١ هـ ٢ / ٢٣٣، شذرات الذهب لابن العماد ت ١٠٨٩ هـ ، ٨ / ٢٩٧، معجم المؤلفين لرضا كحالة ٨ / ٣٢.

(٢)- الكواكب السائرة ٢ / ٢٣٣، شذرات الذهب ٨ / ٢٩٧، هدية العارفين للبغدادى ١ / ٨١٠، معجم المؤلفين ٨ / ٣٢، الأعلام للزركلي ٥ / ٢٩٤ . ولم تحدد المصادر المدينة التى ولد فيها.

(*١)- مدينة من مدن الهند.

إبراهيم بن السلطان إسكندر شاه، ثم ذهب إلى الحجاز واتصل بعلمائها ونهل من فيضهم ومنهم الشيخ أحمد بن موسى الشيشنى ثم رحل إلى بلاد الشام فدخل دمشق فى حدود سنة تسع وثلاثين وتسعمائة، فأخذ عنه جماعة من أهل دمشق وحلب، وقام بتدريس شرح الكافية للعلامة الرضي بدمشق. وهذا مما يدل على المكانة التى حظي بها بين علماء عصره.

وكان الصفوى يعتمد على كلام الشيخ جمال الدين بن مالك ما لا يعتمد على كلام الشيخ جمال الدين بن هشام الأنصارى.

ولم تقتصر رحلات الصفوى على الجزيرة العربية أو دمشق، بل سافر إلى الروم مرتين، وأنعم عليه السلطان سليمان بخمسين عثمانيًا فى خزينة مصر. ثم رجع إلى حلب، فقدمها الشيخ محمد الإيجى نزيل دمشق للقائه، وعادا جميعًا إلى دمشق، وأخيرًا رحل إلى مصر واستوطنها إلى أن توفى بها[٣].

● **شيوخه:**[٤]

١)- **أبوه:** هو أول من تلقى عنه الصفوي، فقد اشتغل فى النحو والصرف عليه، وأخذ عنه «الرسالة الصغرى» و«الرسالة الكبرى» للسيد الشريف الجرجانى فى المنطق[٥].

وهو: محمد بن عبيد الله بن محمد بن محمد بن عبد الله ولد فى ثمان عشر ربيع الثانى سنة إحدى وسبعين وثمانمائة، ونشأ فى كنف أبويه، وأقام معهما بمكة، أخذ النحو عن «عبد المحسن الشرواني» السخاوي صاحب «الضوء اللامع» سنة ست وثمانين وثمانمائة، قراءةً وسماعًا[٦].

(٣)- الكواكب السائرة ٢ / ٢٣٣، ٢٣٤، شذرات الذهب ٨ / ٢٩٧، ٢٩٨.

(٤)- لم تذكر المراجع التى وقفت عليها إلا النذر اليسير فيما يتعلق بشيوخه وتلاميذه.

(٥)- شذرات الذهب ٨ / ٢٩٧).

٢- **القاضي جلال الدين الداوني**: أدركه الصفوى بالهند وتعلم على يديه حتى أجاز له التدريس[٧].

وهو: محمد بن أسد الصدّيقي الداوني جلال الدين، قاضي باحث يُعدُّ من الفلاسفة، سكن شيراز، وولي قضاء فارس، وتوفي بها، له «أنموذج العلوم»، و«تعريف العلم» توفي سنة ٩١٨ هـ[٨].

٣- **أبو الفضل الكازويني**: صاحب الحاشية على تفسير البيضاوى اتصل به وتتلمذ على يديه[٩].

٤- **القاضي شهاب الدين الهندي**: اتصل به، وقرأ عليه المختصر والمطوَّل (المختصر لابن الحاجب في الأصول، والمطوَّل للسعد التفتازاني في البلاغة) وغيرهما، مع حاشية الشريف إلى باب النصر، وشرح الطوالع والتجريد مع حاشية الداوني، وأجاز له، ثم فارقه[١٠].

٥- **أبو الفضل الاسترابادي**: سمع عليه أشياء بقراءة غيره[١١].

٦- **أحمد بن موسى الشيشني**: الشيخ الزاهد المعمر، تتلمذ على يديه، ولقنه الذكر، وأخبره أنه تلقى ذلك من جماعة، منهم جده السيد معين الدين الصفوى سنة أربع وتسعمائة عن والده السيد صفى الدين عن الشيخ ابن الخواني[١٢].

● **تلاميذه:**

---

(٦)- الضوء اللامع ٨ / ١٣٩، ولم يذكر السخاوى تاريخ وفاته.

(٧)- الكواكب السائرة ٢ / ٢٣٣، شذرات الذهب ٨ / ٢٩٧.

(٨)- انظر ترجمته فى كشف الظنون ١ / ١٨٤، شذرات الذهب ٨ / ١٦٠، البدر الطالع ٢ / ١٣٠، الأعلام ٦ / ٢٥٧.

(٩)- الكواكب السائرة ٢ / ٢٣٣، شذرات الذهب ٨ / ٢٩٧.

(١٠)- السابق ٢ / ٢٣٣، السابق ٨ / ٢٩٧.

(١١)- السابق ٢ / ٢٣٣، السابق ٨ / ٢٩٧.

(١٢)- الكواكب السائرة ٢ / ٢٣٣، شذرات الذهب ٨ / ٢٩٧.

١- ابنه: معين الدين الإيجى، عالم دينى كبير[١٣].

٢- شهاب الدين أحمد بن قاسم الصباغ:[١٤] جاء فى فهرس من الكتبخانة فى الجزء الأول ص ١٦٨، «أن لعيسى الصفوي رسالة فى الحمد نقلها عنه تلميذه شهاب الدين أحمد بن قاسم الصباغ الشافعي العبادى المتوفى سنة ٩٢٢ هـ».

وهو أحمد بن قاسم الصباغ العبادى ثم المصري الشافعي الأزهري شهاب الدين، فاضل من أهل مصر، له حاشية على شرح جمع الجوامع على أصول الفقه سماها الآيات البينات، و «شرح الورقات» لإمام الحرمين، مات بمكة مجاورًا[١٥].

٣- ابن الحنبلى: من تلاميذه بحلب. أخذ عنه وتلقن منه الذكر ولبس منه الخرقة[١٦].

وهو: محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنبلى القادري، رضى الدين بن الحنبلى، مؤرخ من علماء حلب، مولده ووفاته فيها، له نيف وخمسون مصنفًا، منها: الحدائق الأنسية فى العروض[١٧].

٤- كما أخذ عنه جماعة من أهل دمشق وحلب.

من صفاته وأخلاقه: أنه كان محبًا للعلوم، خاصة علوم الدين والمنطق والنحو، يظهر ذلك من خلال نشأته الدينية واللغوية، ودراسته لكتب المنطق.

وكان مع ما كان عليه من العلم والتحقيق يحب الصالحين ويميل إلى بر

---

(١٣)- شذرات الذهب ٨ / ٢٩٧.

(١٤)- رسالة شرح كافية ابن الحاجب لعيسى الصفوى للدكتور السيد أحمد ص ٢٣.

(١٥)- شذرات الذهب ٨ / ٤٣٤، الأعلام ١ / ١٨٩.

(١٦)- شذرات الذهب ٨ / ٢٩٧.

(١٧)- شذرات الذهب ٨ / ٣٦٥، الأعلام ٦ / ١٩٣.

الفقراء، وزيارة قبور الأولياء، حتى إنه رحل من حلب إلى بغداد لزيارة أوليائها، وكان له مزيد اعتقاد فى الأولياء مثل محمد ابن العراق وله قصة فى تغسيله وَحْمل سريره -لا مجال لذكرها-.

● **مما كُتِبَ فيه من الشعر:**

كان لعيسى الصفوى مكانة مرموقة فى نفوس تلاميذه، وكانوا ينظمون القصائد فى مدحه، فكتب إليه تلميذه ابن الحنبلى أبياتًا يعبر فيها عن شوقه إليه وهو فى مكة، منها:

من محب مشتاق فى كل آن ... لأناسٍ مقرهم فى الجنانِ
ذكرهم فى مجالس الأنس أغنى ... عن سماع الغنا وذكر الغوانى
هو بالتاد فى غدا ذا اشتهار ... واقتداء بمذهب النعمانِ
حلبىٌ ولادةً ومقاما ... قد تسمَّى أبوه بالبرهانِ
لشريف وسيد صفوي ... هو للقطبِ إذ أضاء مدانِ
بل هو القطب فى الوجود فحاول ... دعوةً منه لاجتلاب التهانى
نيِّرُ الوجهِ صالحٌ ذو علوم ... دونها فى جلائها النيِّرانِ
سار نحو الشمال والروم قدما ... فبدا القطب طائرًا عن عنانِ
بل بدت شمسُ فضله كنضار ... وبدت أنجم الهدى كالجمانِ
ثم نحو الحجاز سار فقلنا ... من نواه فوات نيل الأمانِ
ورأينا أمرًا عجيبًا غريبًا ... ما رأيناه فى قديم الزمانِ
كان قطب الشمال حسًا فأضحى ... إثر ذاك المسير قطب يمانِ
جمع الله شملنا وأرانا ... وجهه فى سلامة وأمانِ
وغدا نجلُه السعيدُ سعيدًا ... معربًا عن صلاحه الأصغرانِ
ما مضى للحجاز قومٌ وزاروا ... حجرةَ المصطفى الرفيع المكانِ

صلواتٌ عليه ثم سلامٌ دائم ما تعاقب الملوان
وعلى الآل والصحاب جميعًا وعلى التابعين كل أوانِ[١٨]

● مؤلفاته وآثاره العلمية:

١- الأبحاث المفيدة فى الفنون العديدة.[١٩]

٢- أنموذج العلوم الإسلامية واللغوية.[٢٠]

٣- «تفسير» من سورة «عم» إلى آخر القرآن.[٢١]

٤- حاشية على شرح تفسير الفاتحة للقاضي.[٢٢]

٥- حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلى على الفروع.[٢٣] فى أصول الفقه[٢٤].

٦- حاشية على شرح الكافية للجامي[٢٥].

٧- رسالة فى التشريح أولها: «وله الحمد وعلى نبيه الصلاة... إلخ[٢٦].

٨- رسالة فى الحمدلة[٢٧].

٩- «شرح الحديث الأول من الجامع الصحيح للبخاري» رسالة[٢٨].

---

(١٨)- الكواكب السائرة ٢ / ٢٣٤، ٢٣٥.

(١٩)- إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون للبغدادي ت١٣٣٩هـ المجلد٣/ ١٠ الثالث ص١٠.

(٢٠)- تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان ٣ / ٣٢٩.

(٢١)- الكواكب السائرة ٢ / ٢٣٤، شذرات الذهب ٨ / ٢٩٨.

(٢٢)- هدية العارفين ١ / ٨١٠.

(٢٣)- السابق، والصحيفة نفسها.

(٢٤)- كشف الظنون ص ٥٩٥، معجم المؤلفين ٨ / ٣٢.

(٢٥)- هدية العارفين ١ / ٨١٠.

(٢٦)- كشف الظنون ص ٨٥٣.

(٢٧)- الأعلام للزركلي ٥ / ٢٩٤.

١٠- شرح الشفا فى تعريف [بتعريف] حقوق المصطفى - صلى الله عليه وسلم - للقاضي عياض فى السيرة وهو شرح ممزوج أوله: «أما بعد حمد الله على كمال جلاله.. إلخ[٢٩].

١١- شرح الغرة فى المنطق للسيد الشريف الجرجاني[٣٠] شرحًا ممزوجًا: «أوله بعد الحمد لوليه»[٣١].

١٢- شرح الفوائد الغياثية فى المعانى والبيان[٣٢] قال الحنبلى: وهو مما لم يكمله[٣٣].

١٣- شرح مختصر على الكافية لابن الحاجب[٣٤].

١٤- مختصر النهاية لابن الأثير فى غريب الحديث[٣٥] فى نحو نصف حجمها[٣٦].

ومن هذه الكتب والشروح ما زال مخطوطًا، وقد وجدت بعض هذه المخطوطات بدار الكتب المصرية، وهى:

(١)- أنموذج العلوم مخطوط برقم(٥٩ عالم تيمور).

(٢)- تعريف شرح الكافية مخطوط برقم(٥٣٨ نحو تيمور).

---

(٢٨)- الأعلام للزركلي ٥ / ٢٩٤.

(٢٩)- كشف الظنون ص ١٠٥٤.

(٣٠)- الكواكب السائرة ٢ / ٢٣٤، شذرات الذهب ٨ / ٢٩٨، هدية العارفين ١ / ٨١٠.

(٣١)- كشف الظنون ص ١١٩٨.

(٣٢)- كشف الظنون ص ١٢٩٩، وفى شذرات الذهب ٨ / ٢٩٨ "الفوائد الضيائية"، هدية العارفين ١ / ٨١٠، معجم المؤلفين ٨ / ٣٢.

(٣٣)- الكواكب السائرة ٢ / ٢٣٤، كشف الظنون ص ١٩٨٩، شذرات الذهب ٨ / ٢٩٨.

(٣٤)- الكواكب السائرة ٢ / ٢٣٤، كشف الظنون ص ١٣٧١، شذرات الذهب ٨ / ٢٩٨، هدية العارفين ١ / ٨١٠.

(٣٥)- معجم المؤلفين ٨ / ٣٢.

(٣٦)- الكواكب السائرة ٢ / ٢٣٤، كشف الظنون ص ١٩٨٩، شذرات الذهب ٨ / ٢٩٨.

(٣)- شرح الغرة مخطوط برقم(١ - ٣ منطق وآداب بحث).

(٤)- شرح الكافية لابن الحاجب مخطوط برقم(١٨٨ نحو) ورقم الميكروفيلم(١٦٦٤٥)[٣٧].

وفاته: أجمعت المصادر على أنه توفي -رحمه الله تعالى- في سنة ٩٥٣ هـ[٣٨]. وقيل في سنة ٩٥٥ هـ[٣٩]. والصواب ما أجمعت عليه المصادر.

وقال عنه ابن العماد: «وكان من أعاجيب الزمان -رحمه الله تعالى-»[٤٠].

******

(٣٧)- بحثت عن أرقام الميكروفيلم لباقي المخطوطات المذكورة فلم أعثر عليها، ولعلها لم تُصور عليه بعدُ.

(٣٨)- كشف الظنون ص ١١٩٨، شذرات الذهب ٨ / ٢٩٧، هدية العارفين ١ / ٨١٠، معجم المؤلفين ٨ / ٣٢، الأعلام ٥ / ٢٩٤.

(٣٩)- كشف الظنون ص ٥٩٥.

(٤٠)- شذرات الذهب ٨ / ٢٩٨.

(٢) نسبة المخطوط إلى مؤلفه

لم تذكر كتب التراجم التى وقفت عليها اسم المخطوط فى ضمن مؤلفات عيسى الصفوي.

بيد أنى تحققت من نسبتها إليه من خلال الآتي:

(١)- ذكر اسم الرسالة على غلاف المخطوط، حيث كُتِبَ عليه: «هذه رسالة فى لام التعريف لعلامة زمانه، ومحقق أرانه، مولانا الفاضل السيد عيسى الصفوي، رحمه الله تعالى».

(٢)- ذكر المؤلف فى أول صفحة من الرسالة فقيل: «قال الشيخ الإمام العلامة سيد المحققين، وأوحد المتأخرين، السيد الشريف عيسى بن محمد بن نور الحسنى الحسيني...».

(٣)- أنى قد وجدت نصوصًا من هذه الرسالة مذكورةً بمعناها فى بعض كتب النحو، منسوبةً إلى عيسى الصفوي مؤلف المخطوط، وإلى بعض العلماء الذين ورد ذكرهم فى الرسالة كالسعد التفتازانى والعلامة القوشجى.

● **من تلك النصوص:**

- «... وصريح كلامه أن أقسام (أل) أربعة: أولها: للحقيقة والثلاثة للفرد، وهذا أحد احتمالات، ثانيها، ورجحه السيد الصفوي، وصرَّح به التفتازانى: أن (أل) قسمان كما فى التوضيح وغيره.....»[٤١]، «ثالثها، ورجحه القوشجى: أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شيء.....»[٤٢].

---

(٤١)-)حاشية الصبان ١ / ٢٨٥).

(٤٢)- السابق ١ / ٢٨٥.

- «والحاصل أن (أل) عند النحاة ثلاثة أقسام. . . . . ورجح السيد الصفوي أنها قسمان فقط. . . . . »(٤٣).

- «وعلى هذا فلام الاستغراق هى لام الحقيقة حُملتْ عليها بالقرينة كالتى للعهد الذهنى وهو ما صرَّح به السعد التفتازاني. . . . . »(٤٤).

- ومما سبق يترجح لدىَّ أن هذا المخطوط لعيسى الصفوي.

******

(٤٣)- حاشية الخضرى ١ / ٨٥.

(٤٤)- السابق ١ / ٨٥.

(٣) وصف المخطوط

اعتمدت فى تحقيق هذا المخطوط على نسخة واحدة، بعد أن بحثت عن نسخ أخرى له، فلم أجد.

ويوجد هذا المخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم {١٣٠٠} نحو عربى، ورقم الميكروفيلم {٤٨٥٢١} وعدد لوحاته (١٠) لوحات. مقاس (١٦-٢٢ سم)، وتحتوى كل لوحة على صفحتين، وجه وظهر، ومسطرتها (١٧) سطرًا، وبها نظام التعقيبة.

وحالة النسخة جيدة، وقد كتبت بخط جميل، وقد ضُبط كثير من الكلمات بالشكل.

ومن الخصائص المميزة للخط الذى كتب به المخطوط أنه سهل الهمزات أحيانًا كما فى «القراين - المسايل ، زايد..» وقد حققت ما سُهِّل عند التحقيق.

وأنه يختصر بعض الكلمات كما فى «ح» اختصار «حينئذٍ» وقد أتممتها فى التحقيق.

وقد كُتب على صفحة الغلاف: اسم المخطوط منسوبًا إلى مؤلفه: «هذه رسالة فى لام التعريف لعلامة زمانه، ومحقق عصره وأوانه مولانا السيد الفاضل السيد عيسى الصفوى رحمه الله».

كما كتب عليها من الأدعية: «الحمد لله بكل ما يجب أن يُحمد له» وعليه تمليكات هى:

- حسبه الله وكفى، السيد محمد وفا.

- دار الكتب السلطانية.

- هذا الكتاب وقف لله تعالى، السيد محمد أبو الأنوار السادات ١١٩٣ .

******

(٤) منهج التحقيق

قد اتبعت فى تحقيق هذا المخطوط الخطوات الآتية:

١- إثبات نص المخطوط كما هو، إلا إذا وجدت خطأ فأثبتُ صوابه بين معكوفين وأنبِّه على ذلك فى الحاشية.

٢- كتابة النص بالقواعد الإملائية المعروفة، وعدم التزام الإملاء الذى كُتب به المخطوط، فأحقق ما سُهِّل فيه من همزات، وأتمم ما اختُصِرَ فيه من كلمات.

٣- ضبط النص بالشكل، ما دعت الحاجة إلى ضبطه.

٤- الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم وكذلك للكتب.

٥- توثيق الآراء الموجودة بالنص قدر الاستطاعة.

٦- التذييل ببعض التعليقات فى الحاشية، والتى تضيئ شيئًا من غامض النص، ومعضدةً قولي بالمصادر النحوية المختلفة أحيانًا، وأجتهدُ رأيي أحيانًا أخرى.

٧- تفسير بعض المصطلحات النحوية والمنطقية الواردة بالنص، فى الحاشية، معوِّلةً فى ذلك على كتب ومعاجم النحو والمنطق.

وبذلك أختتم القسم الأول من البحث، ويليه القسم الثانى، وهو النص المحقق.

******

[رسالة في لام التعريف]

للعلاَّمة
عيسى بن محمد بن عبيد الله بن محمد أبو الخير
قطب الدين الحَسَني الحُسَيْني الإيجي الشافعي المعروف
بالصفوي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الإمام العلامة سيد المحققين، وأوحد المتأخرين السيد الشريف عيسى ابن محمد بن نور الحسنى الحسينى نفعنا الله ببركاته، وأسكنه فسيح جناته، وأدام عليه شآبيب رحماته بمحمدٍ وآله وذرياته:

أما بعد حَمْدِ الله والصلاة والسلام على خير خلقِ الله وآله وصحبه خير عباد الله، فأقول: ذهب المحققون من السيد الشريف العلامة ومولانا التفتازانى الفهامة[٤٥] وغيرهما إلى أن التعريف[٤٦] يقصد به معيَّن عند السامع

---

(٤٥)- التفتازانى: هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانى (سعد الدين) ولد فى تفتازان بالقرب من نسا، سنة ٧١٢ هـ وتوفى بسمرقند سنة ٧٩١ هـ، عالم مشارك فى النحو، والتصريف، والمعانى، والبيان، والفقه، والأصلين، والمنطق، وغير ذلك، من تصانيفه الكثيرة:

١- إرشاد الهادى فى النحو.
٢- التهذيب فى المنطق.
٣- حاشية على الكشاف للزمخشرى فى التفسير.
٤- حقائق التنقيح لصدر الشريعة فى الأصول.
٥- شرح تلخيص المفتاح فى المعانى والبيان.
٦- شرح عقائد النسفى.
٧- مقاصد الطالبين فى أصول الدين: فى علم الكلام.

انظر: مفتاح السعادة لطاش كبرى ١ / ١٦٥، ١٦٧ شذرات الذهب: ٦ / ٣١١، ٣٢٢، البدر الطالع للشوكانى ٢ / ٣٠٣، ٣٠٥، هدية العارفين للبغدادى ٢ / ٤٢٩، ٤٣٠، تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان ٣ / ٢٣٥، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة ١٢ / ٢٢٨، ٢٢٩.

(٤٦)- التعريف لغة: التوضيح، واصطلاحًا: تحديد مفهوم الكلى بذكر خصائصه ومميزاته: (المعجم الفلسفى ص ٤٨).

والتعريف: إدخال أسلوب نحوى على النكرة لجعل الاسم معرفة (معجم لغة النحو العربى ص ١٦٨)، ومعنى التعريف مطلقًا: هو الإشارة إلى أن مدلول اللفظ معهود أى معلوم حاضر فى الذهن (موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون ص ١٥٨٥).

من حيث هو معيَّن فهو إشارة إلى تعيين[٤٧] المعنى وحضوره[٤٨]، فإذا دخلت اللام على اسم جنس[٤٩] فإما أن يشار بها إلى حصة معينة منه، فرداً كان أو أفراداً، وتُسمى لامَ العهد الخارجيِ[٥٠] وإما أن يشار بها إلى الجنس[٥١] نفسه.

وحينئذ إما أن يُقصد الجنس من حيث هو كما فى التعريفات[٥٢]، فاللام حينئذٍ تُسمى لام الحقيقة[٥٣] والطبيعة وقد تُسمى لام الجنس، ونظيره العلم الجنسى[٥٤]، وإما أن يقصد الجنس من حيث هو موجود فى ضمن جميع الأفراد، وتُسمى لام الاستغراق[٥٥] أو فى ضمن بعض الأفراد الغير

(٤٧)- التعيين: ما به امتياز الشيء عن غيره بحيث لا يشاركه فيه غيره (التعريفات للجرجاني ص ٢٨).

(٤٨)- انظر المطوَّل للتفتازاني ص ٤٤، ص ٣٤٤.

(٤٩)- اسم الجنس: هو عند النحاة ما وقع فى كل تركيب على شيء، وعلى كل مشارك له فى الحقيقة على سبيل البدل أو الشمول، والنكرة لا تكون إلا اسم جنس (التعريفات ص ١١، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون ٢ / ١٩١، معجم لغة النحو العربى ص).

(٥٠)- العهد الخارجي: هو الذى يذكر قبله شيء (التعريفات ص ٦٩).

(٥١)- الجنس: بالكسر وسكون النون فى اللغة: ما يعمُّ كثيرين وعند أهل العربية يراد به الماهية وبهذا المعنى يقال تعريف الجنس ولام الجنس، والجنس على اصطلاح أهل النحو: ما دل على شيء، وعلى كل ما أشبه، وعند المنطقيين: هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو (التعريفات ص ٣٥)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون ص ٥٩٤، ص ٥٩٦، المعجم الفلسفى ص ٦٣، معجم لغة النحو العربى ص، موسوعة مصطلحات على المنطق عند العرب ص ٢٤٨، ص ٢٥٠.

(٥٢)- التعريفات ص ٣٥.

(٥٣)- الحقيقة: كل لفظ يبقى على موضوعه، وقيل ما اصطلح الناس على التخاطب به (التعريفات ص ٤٠).

(٥٤)- العلم الجنسي: ما وضع لشيء بعينه ذهناً، كأسامة، فإنه موضوع للمعهود فى الذهن (التعريفات ص ٦٧، ٦٨).

- وهو ما يدل على الجنس برمته (معجم لغة النحو العربى ص ٢٠٢).

(٥٥)- الاستغراق: شمول جميع الأفراد بحيث لا يخرج منها شيء (المعجم الفلسفى ص ١١، وهو الشمول لكل ما يتناوله اللفظ بحسب اللغة (موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون ٢ / ١٥٨٩).

المعيَّنين[٥٦] وتُسمَّى لام العهد الذهني[٥٧].

ولمَّا جُعِلَ العهد الخارجي قسمًا للجنس، والذهني والاستغراق قسمان منه، وكان في وجهه خفاء، سماه بعض العلماء تحكمًا، والعلامة القوشجي[٥٨] شارح التجريد[٥٩] خلافَ التحقيق[٦٠].

---

(٥٦)- وردت في الأصل «المعيَّن» والصواب ما أُثبت، مراعاةً للتطابق العددي وقد يعود على (بعض) فيصدق الإفراد.

(٥٧)- العهد الذهني: هو الذي لم يُذكر قبله شيء (التعريفات ص ٦٩).

ـــ وإنما سُمي معهوداً باعتبار مطابقته للماهية المعهودة فله عهدٌ بهذا الاعتبار فسمي معهوداً ذهنيًا (موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون ٢ / ١٥٩١).

الحاصل: أن اسم الجنس المعرَّف باللام إما أن يطلق على نفس الحقيقة، من غير نظر إلى ما صدقت عليه عن الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة، ونحوه علم الجنس كأسامة وإما على حصة (أي بعض واحد أو أكثر) معينة منها، وهو العهد الخارجي، ونحوه علم الشخص كزيد.

وإما على حصة غير معينة، وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل.

وإما على كل الأفراد وهو الاستغراق، وهو ضربان: حقيقي وعرفي (انظر المطول ص ٢٢٨).

(٥٨)- القوشجي: علي بن محمد القوشجي (وفي بروكلمان: القشجي) الحنفي، علاء الدين المتوفى سنة ٨٨٩ هـ - ١٤٧٤م، عالم مشارك في أنواع من العلوم، أصله من سمرقند.

من تصانيفه:

- تفسير سورة البقرة وآل عمران.
- رسالة في موضوعات العلوم.
- الرسالة المحمدية في الحساب.
- العنقود الزاهر في نظر الجواهر في التصريف.
- مسرَّة القلوب في دفع الكروب في علم الهيئة.

انظر: مفتاح السعادة ١ / ٢٤٩، ٢٥٥، البدر الطالع ١ / ٤٩٥، ٤٩٦، هدية العارفين ١ / ٧٣٦، (معجم المؤلفين ٧ / ٢٧٧، ٩ / ١٨٣).

(٥٩)- «تجريد الكلام»، وسماه مؤلفه العلامة أبو جعفر الطوسي «تجريد العقائد» له شروح كثيرة منها: شرح الملا المحقق علاء الدين علي بن محمد الشهير بقوشجي، شرحًا ممزوجًا أوله: «خير الكلام حمد الملك العلام... إلخ» وقد اشتهر هذا الشرح بالشرح الجديد. (كشف الظنون المجلد الأول ص ٣٤٨).

* وقد بحثت عن هذا الكتاب فوجدته في دار الكتب المصرية تحت رقم٦٤٨ توحيد.

(٦٠)- أي سماه خلاف التحقيق.

وذهب إلى أن التحقيق أن اللام موضوعة للإشارة إلى الماهية[٦١] لا بشرط شيء ويتشعب منها شعب؛ لأنه إن اكتفى بأصل الموضوع له، ولم يُقصد زائدٌ تُسمى لام الحقيقة، وإن قُصد به الماهية فى ضمن فردٍ، أى بشرط شيء، فإن عُيِّنَ ذلك الفرد لِسَبْقِ ذكره، أو علمه، أو غير ذلك، تُسمى لام العهد الخارجي، وإن لم تُعين قرينة[٦٢] ذلك البعض لكن دلت على إرادة البعض كادخُل السوق، فإن الدخول قرينة البعض، فهو العهد الذهنى، ومثله النكرة فى الإثبات، وإن وجد قرينة العموم فهو لام الاستغراق[٦٣].

والقصد إلى الماهية بشرط لا شيء لم يعتبروه، ولم يلتفتوا إليه؛ لأنه لا يقع إلا فى المحاورات، فجميع اللام ترجع إلى الجنس والاستغراق.

والفرد المعين وغيره أمور زائدة على الموضوع له، ولا يلزم أن يكون اللفظ فيها مجازًا؛ لأنها إنما تستفاد من القرائن.

واللفظ مستعمل فى الموضوع له، فقولهم: قُصدَ به البعضُ، معناه أنه قُصدَ ذلك بمعونة المقام، وما ينضم إليه، هذا كلامه. ولا يخفى أنه لما خالف السلف وسمَّى ما ذكره تحقيقًا كان عليه أن يذكر دليلاً على ذلك المدعَى ليُنظرَ فيه ويُعلم منه أن حال المدعى سيما، وهنا احتمال ثالث أشار إليه فى

---

(٦١)- الماهية: عند المتكلمين والحكماء بمعنى ما به الشيء هو هو، وتُسمى بالذات أيضًا (موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون ص ١٤٢٣، ص).
والماهية تطلق غالبًا على الأمر المتعَقَّل (التعريفات ص ٨٣).

(٦٢)- القرينة: دلالة نحوية ترشد إلى المطلوب (معجم لغة النحو ص ٢٥٤). والقرينة إما حالية، أو معنوية، أو لفظية (التعريفات ص ٧٥).

(٦٣)- يرجِّح القوشجى اللام موضوعة للحقيقة لا بشرط شيء، لكن تقصد بدلالة القرينة تارة من حيث هى، وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد معين، وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد مبهم، وتارة من حيث وجودها فى جميع الأفراد. (انظر حاشية الصبان ١ / ٢٨٥).

المطوَّل[٦٤]، وبه جعل الأقسام الأربعة متقابلة كما سنفصله، وحينئذٍ تعيَّن أن نفصِّل الاحتمالات، وننظر في حالها؛ ليظهر أن التحقيق ما حققه السلف المتقدمون، ومن ادَّعى التحكم وأنه خلاف التحقيق لم يحقق المقام ولم يدقق النظر، ولم يحسن الظن بالمحققين والمدققين، فوقع فيما وقع، ونسأل الله العصمة والتوفيق، ونرتِّب الرسالة على مقدمة ومقصدين.

أما المقدمة، ففيها مسائل بها يظهر حال الاحتمالات، وما فيها من الجهات من حيث القرب والبعد، والضعف والقوة، وعليها يتوقف ترجيح بعضها على بعض.

المسألة الأولى:

مآل معنى التعريف وحاصله: الإشارة إلى أن مدلول اللفظ معهودٌ أي معلوم معين حاضر في ذهن السامع، على ما فصَّل السيد المحقق في تصانيفه.

والظاهر المتبادر من التعيين والعلم المعتبرَيْن في التعريف، تعيين المعنى وتعريفه بشخصه، لا العلم بالمفهوم الكلي، وتعيينه بالنوع أو الجنس، ولذلك صرَّح النحويون وغيرهم بأن علمية علم الجنس حكمية، وإنما تعتبر بحسب الضرورة مقصورة على السماع، واتفق العلماء على قلته.

---

(٦٤)- المطوَّل: شرح للعلامة التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢ هـ، على كتاب «تلخيص المفتاح في المعاني» للإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق المتوفى ٧٣٩ هـ، شرحًا ممزوجًا وفرغ من تأليفه في سفر ثمان وأربعين وسبعمائة ثم شرح شرحًا ثانيًا ومختصراً عن الأول زاد فيه ونقص، وقد اشتهر الأول بالمطوَّل، والثاني بالمختصر وهما أشهر.

وعلى المطول حواشٍ كثيرة، منها حاشية العلامة السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٦١٨ هـ، وحاشية المولى المحقق حسن بن محمد شاه الفناري المتوفى سنة ٨٦٦ هـ. (كشف الظنون ص ٤٧٣، ٤٧٤).

وتصريح السيد المحقق في بعض المواضع بأنها ليست بحكمية، مع تصريحه في ذلك المحل بالقلة وفي محل آخر بأنها حكمية، لا يدل إلا على صحة اعتبارها في الجملة، ولا ينافي كونها بعيدة عن الفهم، قليلة الاستعمال لبعده في العرف، بل يشعر به، وهو المقصود.

وأيضًا صرَّح النحاة بأن المعرَّف بلام الجنس قد يجرى عليه حكم النكرة[٦٥].

بل صرَّح الشيخ الرضي المرضي[٦٦] بأن لا تعريفَ فيه بحسب المعنى، وإنما تعريفه أمر لفظي[٦٧].

وإن كان خلاف التحقيق، لكنه شاهد صدقٍ على ما ابدعنا وادَّعينا.

● **المسألة الثانية:**

إن الظاهر كل الظهور من معرفة الشيء وتعيينه، معرفته وتعيينه بذاته، أو بوجهٍ مخصوصٍ، لا بأمرٍ عامٍ ذاتي[٦٨] أو عرضي[٦٩].

---

(٦٥)- المطول ص ٢٢٥، ٢٢٦ "وهو في المعنى كالنكرة...»، حاشية الصبان ١ / ٢٨٧.
«ومدخول الأداة في ذلك في معنى نكرة، دخل عليها «كل»، شرح الكافية الشافية لابن مالك ت ٦٧٢ هـ ١ / ١٣٧ «فلمصحوب هذه الألف واللام جمعية، وتنكير من جهة المعنى...».

(٦٦)- الرضي: هو محمد بن الحسن الاستراباذي السمناني، نزيل نجف الأشراف (رضى الدين) المتوفى في حدود سنة ٦٨٤ هـ، نحوي، صرفي، متكلم، منطقي.
من تصانيفه وآثاره:
- حاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة.
- حاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام.
- الحاشية القديمة.
- شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف.
- شرح الكافية لابن الحاجب في النحو.
كشف الظنون: ١٣٧، (هدية العارفين ٦ / ١٣٤، معجم المؤلفين ٩ / ١٨٣).

(٦٧)- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣ / ٢٣٩.

فإن المعلوم والمعيَّن حينئذٍ حقيقةً ليس ذلك الشيء، بل نوعه، أو الأمر الأعم.

أما ترى أنَّ التحقيق أن الحاضر في الذهن عند علم الشيء بالوجه هو الوجه، فإذا كان ذلك الوجه مختصًا بالشيء فلا يبعُد أن يُنسب حضوره وتعيُّنه إلى ذي الوجه، بخلاف ما إذا كان عامًا، فإنه لا يلزم من معرفته وتعينه تعيين الخاص، ومعرفته، وتمييزه عما سواه؛ ولذلك لم يجوِّز المتأخرون التعريف بالأعم.

ولست أقول: إن معرفة الشيء بالوجه الأعم ليست تعريفًا له أصلاً، ليكون مخالفًا لتحقيق السيد الشريف والمتقدمين، بل المراد أنه بعيد عن الفهم والاستعمال في العُرف[٧٠]، والمتبادر.

فإنَّا إذا تصوَّرنا أفراد الإنسان، نتصور الإنسان الكلي لا يُقال عرفًا: أن تَعرِفَ زيدًا أو عمرًا، فإذا قيل: إنه يعرف زيدًا، لا يتبادر منه أصلاً معرفة مجرد الإنسان، وكذا الحال في التعيُّن، فإذا قلنا: إن فردًا تعيَّن عند السامع، لا يُفهم منه عرفًا إلا تعيُّنه بوجهٍ يميزه عمَّا سواه، وذلك واضحٌ.

---

(٦٨)- ذاتي: ما ينسب إلى الذات، مما يتصل بها، أو يخضع لها.
والذاتي هو الذي يقوِّم ماهية ما يقال عليه كالحيوان بالنسبة للإنسان. (المعجم الفلسفي ص ٨٧).

(٦٩)- عرضي: ما لا يقوِّم ماهية ما يقال عليه كالسواد (المعجم الفلسفي ص ١١٨).

(٧٠)- العُرف: ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول، وهو حجة أيضًا (التعريفات ص ٦٤).

(٧١)- المجاز: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب، مع قرينة مانعة من إرادته (المطول ٨٩).

● المسألة الثالثة:

إن العِلم بالموضوع له، بل المعنى المراد من اللفظ كثيراً ما يؤخذ من موارد الاستعمال، فإذا وجدنا اللفظ مستعملاً فى معنى دائمًا أو غالبًا، فالظاهر أنه الموضوع له، بل الراجح أنْ لا يُعدل عنه، إلاَّ لصارفٍ قوىٍ.

وإذا تعددت الجهات، واختلفت بحسب الاقتضاء، فالعمل على الأرجح والأقرب إلى الموارد أرجح، وكذلك إذا تبادر معنًى من لفظٍ، فالظاهر أنه مستعملٌ فيه بعينه حقيقةً أو مجازًا، والراجح أن لا يُعدل عنه إلا لعارضٍ أرجح، على ما سبق.

وهذه المسألة أيضًا واضحة سيّما على من تتبع كلامَ القوم.

● المسألة الرابعة:

إن الاشتراك وتعدد الموضوع له، خلافُ الظاهر؛ ولذا تقرر عند الأصوليين أن المجاز[٧١] خيرٌ من الاشتراك[٧٢].

فالأرجح عدم التزام الوضع[٧٣] المجرد، ولو لزم التزامه، فكلما كان أقل تعددًا فهو أرجح؛ ولذا قال السيد المحقق: ضم النشر بقدر الإمكان واجب[٧٤].

● المسألة الخامسة:

إن الأولى والأحرى فى مواضع الاشتباه، إلحاق الشىء بأقرانه ومُلابسه، وذلك أحسن من الحمل على أمر مستأنفٍ سيّما إذا كان فيه بُعْدٌ بعيدٌ، فإن

---

(٧٢)- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكى ت ٧٧١ هـ ١ / ٤٥٦ «إذا تعارض المجاز والاشتراك، فالمجاز أولى.....»

وانظر نهاية السول بشرح منهاج الأصول لعبد الرحيم الإسنوى ١ / ٢٩١، ٢٩٢.

(٧٣)- الوضع: تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه (المطول ص ٨١) حاشية السيد الشريف.

(٧٤)- أى: تقليل تعدد الوضع بقدر الإمكان أولى.

الأول له أصلٌ متحققٌ قطعًا، والاستئناف غير معلومٍ ثبوته، فالحمل على ما عُلِمَ ثبوته، وضمه إلى أقرانه أحسن مما لم يُعلم. وإن كان فى الاستئناف بُعْدٌ أتم مما فى العمل، فالأمر أظهر من أن يَخْفَى.

● **المسألة السادسة:**

إن ما نحن فيه، مما لا يمكن تعيين الأمر فيه على القطع أو الظن القريب منه. فإن الأمر لم ينقل نقلاً شائعًا، ولا قام عليه دليل تام، فإن المدار على الراجح، ولو من جهاتٍ غير تامةٍ، أو جهةٍ.

فحيث عُلم أن أحد المحتملات أرجح، وأقرب فى الجملة حُكمَ بها؛ حملاً للشىء على الأكمل الأرجح. فلا ينبغى أن يُتوهَّمُ من الحكم على ما مرَّ أنه أمرٌ قطعىٌ، أو قريبٌ منه[٧٥]، بل المراد أنه أولى وأرجح.

وقد صرَّح السيد والعلامة التفتازانى فى خلال الكلام من حمل العهد الذهنى على الجنس[٧٦] بما قلنا، فاعتمدوا فى بعض المواضع على العِلم والفهم.

ثم إن الرجحان أيضًا يتفاوت، وربما يُكتفى فيه بأدنى مُرجِّح والله أعلم.

المقصد الأول: فى تفصيل الاحتمالات فيما نحن فيه، وبيان جهات القرب والبعد فيها، وترجيح بعضها على بعض، غير الاحتمال الذى اختاره المحققون، فأقول: قد عُلِمَ حقًا من تتبع موارد استعمال اللام أنَّ المعرَّف بلام التعريف يستعمل فى معانٍ أربعةٍ: المفهوم الكلى كما فى التعريفات[٧٧]، والفرد المعيَّن، والفرد الغير المعيَّن، وجميع الأفراد.

---

(٧٥)- الضمير فى «منه» يعود على «القطعى».

(٧٦)- المطوَّل ص ٢٢٦، ٢٢٨.

(٧٧)- بحثت فى كتاب التعريفات ولم أجد مصطلح «المفهوم الكلى».

● **وذلك لا يخلو**[٧٨] **عن احتمالات ثلاثة:**

أحدها: أن تكون المعاني المذكورة معاني متقابلة مستقلة، يتعين كل منها بحسب القرائن كما في الألفاظ المشتركة. ويكون كل منها معنًى وضعيًا، لغويًا، أو عرفيًا، أو يكون بعضها مجازيًا، وهو المتبادر من بعض كلام العلامة التفتازاني في بعض تصانيفه، وحمله بعضٌ على الظاهر، وغفل عن أنه -رحمه الله- صرَّح في المطوَّل بأنَّ جَعْلَ العهد الذهني من أقسام الحقيقة أولى وأحسن من جَعْلِه مستقلاً[٧٩]، وجزم به في مواضع.

ثانيها: أن يكون كلها[٨٠] راجعًا إلى معنًى واحدٍ وضعي، لم يستعمل اللفظ إلا فيه، ويكون التعددُ مستفادًا من القرائن والمقام؛ بأن يكون اللفظ موضوعًا للمفهوم الكلي المطلق، فتارةً يُراد به ذلك من حيث هو، وتارةً من حيث هو في ضمن فرد معيَّن، أو غير معيَّن، أو أفراد.

فالمراد في جميع المعاني، الإشارة إلى تعيين المفهوم الكلي، والعِلم به، فكأنه قال بهذه الحقيقة المعيَّنة المعلومة وحدها، أو في ضمن فردِها، وهذا هو الذي سماه شارح التجريد[٨١] تحقيقًا.

ثالثها: أن يكون بعضها[٨٢] راجعًا إلى البعض، وبعضها مستقلاً، وهذا وإن احتملَ عقلاً وجوهًا، إلاَّ أنه لا معنى لإرجاع الطبيعة إلى الفرد، فإن الفرد[٨٣] غير مقصود أصلاً في نحو قولنا: الإنسان نوعٌ، فيتعيَّن استقلاله بالوضع أو بغيره، ثم إنَّ الوجه الوجيه الذي لا ينبغي أنْ لا يُعدَل عنه ما

---

(٧٨)- في الأصل «يخلوا» والصواب ما أُثبت.

(٧٩)- المطوَّل ص ٢٢٥.

(٨٠)- الضمير في «كلها» يعود إلى المعاني.

(٨١)- شارح التجريد: يقصد به العلامة القوشجي، وقد سبق التعريف به.

(٨٢)- أي بعض المعاني.

(٨٣)- الفرد: ما لا يمكن تسمية أجزائه باسم الكل (المعجم الفلسفي ص ١٣٥).

اختاره السيد المحقق، وغيره، بأنْ يستقل الفرد المعيَّن أيضًا، ويرجع الذهنى والاستغراق إلى الجنس، فالجنس والخارجي معنيان متقابلان، فالمراد من اللفظ تارةً الجنس، وتارةً الفرد المخصوص بخصوصه.

والجنس قد يُقصد من حيث هو. والحيثية بيانٌ للإطلاق لا تقييد بالإطلاق. وقد يُقصد وهو مع خصوصية فرد غير معيَّن أو مع جميع الأفراد، فمآل الثلاثة إلى واحدٍ، ويُحتَمل أن يُجعل الاستغراق بخصوصية جميع الأفراد، ويرجع الذهنى فقط، ويُحتَمل أن يجعل اللام للجنس وللفرد. والفرد ينقسم إلى الثلاثة، والفرد المعيَّن ينقسم إلى الجميع، وغيره أما باقى الاحتمالات العقلية فى الإرجاع، فلا فائدة فى تفصيلها لكمال بُعدها، ولذا لم يَقُل بها أحدٌ، ولم يجوِّزها عاقلٌ، ويظهر فسادها بأدنى تأمُّل صائب، وقد يظهر من خلال كلامنا حال البعض، فلا تغفل إذا عرفت ذلك فأعلم أن.

● **الاحتمال الأول:**

- فيه من جهات الحسن والترجيح أمورٌ:

أحدها: بناءُ الأمر على الظاهر المتبادر إلى الفهم من موارد الاستعمال، بادئ الرأى إذ الظاهر منها أن المراد من غير الجنس الفرد بخصوصه، كما فى ادخل السوق، إذ الظاهر أنه أُريدَ أحد الأسواق الموجودة بعينها من غير تعيين، لا حقيقة السوق مع خصوصية فردٍ أو فى ضمن فردٍ، فإنه أمر دقيق قلَّما تقصده أو تفهمه العرب.

ثانيها: الاكتفاء فى القول بتعريف الجنس على قدر الضرورة الثابتة فى كلامهم قطعًا، من غير أن يرتكب ذلك فيما لا يُفهم من الموارد، ولا يَدل عليه قاطعٌ، فيلزم مخالفته الظاهر -على ما بيَّنَّا- بلا موجب.

ثالثها: أن المعاني كلها على وتيرة واحدة فى الاستقلال، وعدم التبعية. لكن فى هذا الاحتمال جهتا بُعدٍ؛ الجهة الأولى: وهى الأسهل أنه يلزم تعدد معنى اللفظ إمَّا بتعدد الوضع، أو بارتكاب المجاز فى بعضٍ. وقد عرفت أن ذلك أمرٌ بعيد، وضم النشر حسب الإمكان، أى ما لم يصرف عنه مانعٌ قوى، أحسن وأولى.

الجهة الثانية: وهى الفاحشة، أن الفرد الغير المعيَّن غير معلوم بذاته، ولا بوجهٍ مختصٍ، ولا يتعيَّن بشخصه متميزٌ عند المخاطب عن غيره من أفراد نوعه، وإنَّما غاية أمره العِلم بنوعه أو العَرض العام[٨٤]، وتمييزه وتعيينه بالنوع عن أفراد النوع، فلا يناسب أصلاً الإشارة إلى أنه الأمر المعيَّن المعلوم والمعهود بينى وبينك، بل لا يصح ذلك إلا بالتأويل البعيد جدًا، وهو معرفته بالنوع، وتعينه لذلك، وقد عرفت فى المسائل الممهِّدة أنَّ ذلك مفوِّتٌ لما يتبادر من تعريف الشيء، وتعيينه عُرفًا بعيدٌ عنه جدًا، ولا خفاء فى أن هاتين الجهتين يدفعان ما مرَّ من جهة القرب، ويرجحان عليه بأن رعاية جانب التعريف، وإبقاء معناه العُرفى أتم، وآكَد، وأرجح. وحيث استبعدوا تعريف الجنس نفسه مع حضوره فى الذهن بنفسه، أو بما يساويه ويعيِّنه، ويميزه عمن سواه لمجرد اشتراكه بين أفراده، بالحرى أن لا يُعتبَر تعريف الفرد باعتبار معرفة جنسه، وتعيُّنه بذلك التعيين، وكأنهم لذلك عدلوا عن ذلك الاحتمال، ويجرِي ذلك فى الاستغراق فى الجملة كما سنحققه، فتدبره.

ومما حققت أظهرت النكتة فى أنهم لم يجعلوا لامَ العهد الذهنى، والاستغراق للفرد.

---

(٨٤)- العَرَض: ما يطرأ على الموجود لا من ناحية ذاته، ولا من صفاته المعرِّفة له. (المعجم الفلسفى ص ١١٨).

● وأما الاحتمال الثاني:

الذي سُمِّيَ تحقيقًا، ففيه من جهات الحسن والقرب: عدم تعدد المعنى، وكون الأقسام على وتيرةٍ واحدةٍ، بل لا حاجة فيه على القول بوضع النكرة للمفهوم الكلى، إلى القول بوضعٍ جديدٍ، فإنَّ اللام حينئذٍ للإشارة إلى تعيين مدخوله ومعرفته فى أقسامها كلها، ولعل القائل به يتخيل أنه إذا لزم العدول عن ظاهر ما يُفهم من الموارد على ما مرَّ، فالأقرب أن يكون الكل على سَنَنٍ واحدٍ، ولا يلزم استعمال اللفظ فى معنًى مجدد.

فى هذا الاحتمال من جهات البُعد أمورٌ؛ أنه يستلزم رجوع معانى لام التعريف كلها إلى تعريف الجنس وتعيُّنه، وقد عرفت أن إثباته بعيدٌ، فكيف كثرته والحصر فيه، فيلزم خلل ما فى معنى التعريف فيما لا ضرورة فى ارتكابه فيه، ولا موجبٍ قويٍ فى معنى العهد الخارجي.

إن المقصود الظاهر من العهد الخارجي الإشارة إلى العلم بخصوصية الفرد، وتعينه الشخصيِ، وتميزه عمَّا سواه، ولو حُمِلَ على الجنس لعُلِمَ أن العِلم به من حيث الحقيقة وتعيين حقيقته، وهو غير مراد، ويفوِّت ما هو المراد.

(*١) اللفظ وإن استعمل فى الحقيقة إلاَّ أن العِلم والتعيين يرجعان إلى ما هى فى ضمنه، أى الفرد المخصوص المعلوم بالقرينة، فلا فوت ولا خلل.

(*١) خصوصية الفرد لَمَّا كانت خارجة عن الموضوع له، زائدة عليه، لا وجه لحمل معنى التعريف الداخل على الموضوع له على حالك الخارج، وتعلقه به؛ فإن معنى التعريف إنَّما يُعتبر فيما استعمل فيه اللفظ وفاقًا، وهو الماهيَّة المطلقة على هذا الاحتمال، ولذلك صرَّح العلامة القوشجى والسيد

(*١)- بياض بالأصل.

الشريف، وغيرهما، بأن اللام إشارة إلى تعيين نفس المُسمَّى. ولو سلم صحته، فلا شك في كمال بعده، وفيه الكفاية.

(*١) يمكن أن يكون العِلم بالخصوصية، وتعينه الشخصي مأخوذ، بيِّنٌ من القرائن الخارجية، لا من نفس المعرفة، كما أن العلم يكون المراد بعض الأفراد أو جميعها من القرائن(*١). القرينة تدل على الخصوصية، وتعينه الشخصي لا على الإشارة إلى العِلم بها وبتعينها، فيفوت المقصود، وهو الإشارة إليها.

وإن سلم، فيلزم الإشارة أولاً بمقتضى الوضع إلى العِلم بالماهية وتعينها، ثم إلى العِلم بالشخص وتعينه، فيكون معنى الرجل الماهية المعيَّنة التي تعرفها، والشخص المعيَّن الذي تعرفه، وذلك ممَّا لا قائل به، ولا دليل عليه في العُرف، وموارد الاستعمال أصلاً، ولا باعثٌ قويٌ على هذا التكلف، فهو حكم بإرادة ما لا دليل أصلاً؛ لا نقلاً، ولا عقلاً. وكفى ذلك في البُعد والاحتراز عنه، (*١) أنه يستلزم العدول عمَّا يفهم ويتبادر من موارد الاستعمال من غير باعثٍ قوي، فإنه لا يُفهم مِن (جاءني الرجل) المعهود المعلوم، إلاَّ الفرد المخصوص بخصوصه، لا مطلق الرجل في ضمن هذا الفرد، فلا ينبغي أن يُعدل عنه، بلا ضرورة، كما مرَّ. كما أن في جاءني زيدٌ لا يُفهم إلاَّ الفرد المخصوص، ولا قائل بأنه للجنس في ضمن الفرد، وكذا في سائر المعارف.

وقد مرَّ أن إلحاق الشيء بالنظائر في غاية الحسن(*١). إنَّما ارتكب هذه الأمور لما مرَّ، من عدم تعدد المعنى، وكون المعاني وتيرة(*١).

قد عرفت أن المقصود عند تعدد الجهات الترجيح، ولا شك أن ما مرَّ من وجوه البُعد يترجح على هاتين الجهتين كميَّةً وكيفيَّةً. فإن تعدد المعنى أمرٌ شائعٌ ذائعٌ، وقلَّما لفظ يخلو(٨٥) عن ذلك. وكونها على وتيرةٍ أمرٌ ضعيف،

(*١)- بياض بالأصل.

(٨٥)- في الأصل «يخلوا» والصواب ما أُثبت.

لو تُرِكَ لنكتةٍ لا يُعدُّ قبيحًا. وحَمْلُ اللفظ على المعنى العرفى المتبادر من غير تكلفٍ بعيد عن الفهم، مع أن المتبادر من علامات الحقيقة أمرٌ مُهتم به، وأولى بالرعاية مما ذكره، فلهذا عَدَلوا عن هذا الاحتمال، مع أن هذا المقدار المذكور لا يكفى فى تسميته تحقيقًا، بل لابد من بيان أن ما ذكره من جهتى الحسن مُرجَّحٌ على وجوه البُعد، وفيه خرط القتاد، وملازمة الجدل والعناد.

وقد ظهر مما حققنا، أن ما ذكره العلامة القوشجى أمرٌ محتمِلٌ جهةَ ضعفه، وبُعده أكثر، وأتم، وأرجح على جهة قوته وقربه، كما أن الأول كذلك. وأمَّا الترجيح بينهما فلا يتعلق به كثير غرض؛ فلا نطوِّل الكلام(*١) فى حال الاحتمال الذى اختاره السيد والمحققون، وبيان جهاته، والترجيح بينها، والتعرُّض لبعض الاحتمالات الباقية للاحتمال الثالث، ثم الترجيح لِمَا اختاروه على ما مرَّ من الاحتمالين، فنقول: فيه من جهات البُعد كثرة اعتبار تعريف الجنس فى الجملة، والعدول عما يتبادر من الموارد فى اثنين منها لِمَا عرفت. وكون المعانى ليست على وتيرة، حيث جعل أحد العهدين للفرد والآخر مع الاستغراق للجنس. والقول بتعدد المعنى الوضعى أو المجازى، وفيه انتشار فى الجملة، وفيه من جهات الحسن قلة الانتشار بقدر الإمكان، وإبقاء العهد الخارجى على المتبادر من التعريف والمعرَّف، وعدم فوت المقصود من غير ارتكاب بُعْدٍ وتكلف.

وتحقيق الكلام، وتوضيح المقام؛ أن العهد الذهنى ليس المعلوم والمعيَّن فيه حقيقة، إلا المفهوم الكلىّ، إلا أن الفرد لَمَّا اتحد معه فى الوجود، صار معلومًا باعتبار بعيد. وقد عرفت أن تعريف الشىء باعتبار معرفة جنسه، وتعيُّنه بعيدٌ عن الفهم والعُرف جدًا، من وجهين، ولا يناسب حمل المعنى اللغوى أو

(*١)- بياض بالأصل.

العرفى أصلاً عليه، سيما وعنه مندوحة، فلأجل رعاية جانب تحقيق معنى التعريف والتعيين، والاهتمام به، عدلوا عن المتبادر من موارد الاستعمال، من إرادة الإشارة إلى الفرد.

ولمَّا كان التعريف الجنسي متحققًا فى كلامهم قطعًا، -وإن كان على قلة-، وكان معنى التعريف، والعهد، والتعيين فى الجنس صحيحًا ظاهرًا -وإن كان على نوع تكلُّف-، حُمِلَ عليه العهد الذهنى، حملاً على النظير، وخروجًا عن البُعد بقدر الإمكان، وأخذًا بالأقرب، مع قلة الانتشار. وكذلك الاستغراق؛ لأن كل فردٍ، فردٌ أيضًا، غيرُ معلومٍ معهودٍ مُعَيَّن، إلا باعتبار الجنس، وكونه فردًا له، إلا أن البُعد ههنا أقل، للعلم بكل فردٍ من وجهٍ آخر مخصوصٍ، وهو كونه جميع الأفراد؛ ولذلك حُمِلَ بعضٌ -بل اشتهر حمله- على المتبادر من إرادة تعريف الفرد من اللفظ، لكن دقيق النظر اقتضى أولوية رجوعه إلى الجنس؛ إذ ليس المقصود معرفة كل فردٍ، وتعيينه بوجه أنه مع الغير كل الأفراد، ولا يتعلق غرض المتكلم بتعريفه بذلك، وإن تعلق غرضه به للحكم عليه، أو نحو ذلك.

والفرق بين الأمرين مع دقته، واضحٌ على المتأمل، كما أن تعريفه للفرد الغير المعيَّن أو المعيَّن ليس باعتبار أنه غير معيَّن أو معيَّن، أو بعض، لا كل، فافهم. وكان تقليل الانتشار مطلوبًا، وكان الأَوْجَه حملُ التعريف فيه أيضًا على تعريف الجنس، وتعيينه، رعايةً لجانب التعريف بالمعنى المقصود، وتقليلاً للانتشار، وأما العهد الخارجي فالفرد المخصوص بخصوصه معلومٌ متعيّنٌ شخصًا، معهودٌ، وكان معنى التعريف العُرفى فى المفرد صحيحًا ظاهرًا، بلا تكلف، موافقًا للمراد، ولِمَا يفهم من الموارد، فلا حاجة أصلاً إلى ما فى الحمل على الجنس من التكلفات، فحُمِلَ على الظاهر المتبادر فى التعريف

والمعرَّف، فظهر اندفاع التحكم اندفاعًا ظاهرًا وجيهًا، وظهر أيضًا ما فى جَعْلِ الاستغراق قسمًا مقابلاً، ووجه العدول عنه، وكذا ما فى جَعْلِ قسم الإشارة إلى الفرد، ثم تقسيمها إلى الثلاثة، أوتقسيم الفرد المعيَّن إلى الخارجى والاستغراق، فإنه يلزم فى الجميع اعتبار تعريف الفرد الغير المعيَّن، أو الأفراد، وقد بيَّنَّا حالَه، [و][٨٦] ما فى طريقة القوم من جهات الحُسن مُرجَّحٌ على جهات البُعد؛ لأن كثرة اعتبار تعريف الجنس، وإن حصلَت مع بُعده فى الجملة، لكن اعتبار التعريف فى الفرد، باعتبار تعريف الجنس وتعيينه، لما مرَّ؛ فإن الجنس معلوم بعينه، أو بمساوٍ مُمتَاز عمَّا عداه، متشخصٌ فى الذهن. والفرد لم يُعلم إلا بوجهٍ أعم، ولم يتميز عمَّا عداه، وفيه فوات التعريف العرفي، وتعيينه مطلقًا، فالحمل على الأول مع تَحقُّق اعتباره قطعًا أرجح جدًا من الحمل على الانفراد البعيد جدًا، مع عدم العِلم باعتبار مثله، كما مرَّ فى سائر المسائل. والعدول عن المتبادر من الموارد، وإن لَزِمَ، إلاَّ أنه لئلا يلزم العدول عن المتبادر من معنى التعريف، والحفظ على رعاية معنى التعريف من التعيين والعلم، أتم جدًا من الحفظ على المتبادر من الموارد، فإن المتبادر كثيرًا ما يترك لنكتةٍ أو صارفٍ ظنيٍّ، بخلاف تعريف الشيء بتعريف جنسه، فإن لبُعده لم يجوِّزه المتأخرون، ولم يُسمُّوه تعريفًا. وارتكاب ما ارتكب من غير بُعدٍ قوى أرجح من ارتكاب ما لم يرتكب مع كمال البُعد؛ ولأن رعاية جانب التعريف فى مقامه أرجح من رعاية العُرف. ولأن ترك المتبادر فى العُرف، بالحمل على نظيره الثابت، وقلة الانتشار، وترك المتبادر فى التعريف بالحمل على استئناف، قسم بعيد وكثرة الانتشار. وحيث اشتبه الأمر، فالحمل على النظير مع قلة الانتشار أولى من الاستئناف مع كثرة

(٨٦)- أضفتها لستقيم الكلام؛ بياض بالأصل لعله كلمة [الشبه] والله تعالى أعلى وأعلم.

الانتشار كما مرَّ في المسائل، على أن المقصود من تعريف الفرد باعتبار الجنس حاصلٌ في تعريف الجنس، والمقصود من تعريف الشيء بخصوصه وتعيينه، غيرُ حاصل في الحمل على تعريف الفرد باعتبار الجنس، ففي طريقة رعاية المتبادر من التعريف جمعٌ بين المتبادرين في الجملة، وفي رعاية المتبادر الآخر يفوت المتبادر من التعريف، فالأول أولى، فتأمله.

وأمَّا الانتشار في الجملة والخروج عن الوتيرة، فلمَّا كان الموجب أقوى وأتم، فلا يوجبان الضعف لضعفهما، وقوة المعارض. وأمَّا أن هذه الطريقة المختارة للأخيار، أرجح وأحسن من الطريقتين السابقتين، فلعله يظهر وجهةٌ من كلامنا، لكنَّا نفصله قصداً للتوضيح، وقطعًا لمادة الشُبهة؛ فإنه الغرض في تلك الرسالة، وإلا فالفهم الثاقب يَستنبط ما ذكرنا من مجملات كلامهم.

أما ترجيح على الأولى، فظاهرٌ؛ لأن طريقهم أقل انتشاراً ولم يلتزم فيها التعدد،

إلا بقدر البواعث القوية، ولم يفت المعنى العُرفي للتعريف، وذلك أولى، وأرجح من فواته، وعدم فوات المتبادر من الموارد من تعريف الفرد بوجوه بيَّناها فلا إعادة، وأما على الطريقة الثانية المسمَّاه بالتحقيق، فلخلوِّ طريقتهم عن الأمور البعيدة التي ذكرناها، ورعاية ذلك أرجح كثيراً من عدم تعدد المعنى، واتحاد الوتيرة، فإن كلاً من التعدد والتعبير منهما لموجبٍ تامٍ من غير مانعٍ، وكثيراً ما يُترك كل منهما لأدنى موجبٍ؛ من استعمالٍ أو قرينةٍ، فكيف بما بيَّنا من الأمور الموجبة؟ ثم إن السيد المحقق قد أشار إلى بعض ما ذكرنا في جواب أن الخارجي لم يرجع إلى الجنس كأخويه[٨٧]، فقال: لأن مجرد معرفة الجنس لا تكفي في تعيين الفرد، بل يحتاج إلى معرفة أخرى،

(٨٧)- ربما يقصد: الذهني والاستغراقي.

ومن لم يفهم مراده، أوردَ عليه ما أراد. وتوضيح كلامه أن المعلوم مِن تَتَبُّع الموارد، أنّ المراد فى العهد الخارجي الإشارة إلى معرفة المخاطب الفرد المعيَّن، وتعيينه بشخصه عنده، وإذا حُمِلَ على الجنس، لا يفيد إلا الإشارة إلى معرفة الجنس وتعينه، وذلك لا يستلزم تعيينه الفردَ، وتشخصه، فيفوت المقصود، وما قيل من أنه كما جوَّز الحمل على جميع الأفراد بالقرائن، فليجوِّز الحمل على المعيَّن بالقرائن، فقد بيَّنَّا دفعَهُ بما لا مزيد عليه فى بيان أحوال الاحتمال الثانى.

وحيث بلغ الكلام هذا المقام، فاطفئ المصباح، فقد طلع الصباح، ولله الحمد أولاً وآخرًا، والصلاة على نبيه وآله ثانيًا وثالثًا. فى [ذى][٨٨] القعدة سنة ١٠٧٥.

******

(٨٨)- فى الأصل «ذا» والصواب ما أثبت.

مصادر البحث

١- **الأعـــــلام:** لخير الدين الزركلي، الطبعة السادسة نوفمبر ١٩٨٤م، دار العلم للملايين بيروت - لبنان.

٢- **إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون:** للبغـدادي بيـروت - لبنان ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

٣- **البدر الطالع بمحاسن ما بعد القـرن التاسع:** للشوكاني القاهـرة - ١٣٤٨ هـ.

٤- **تاريخ آداب اللغة العـربية:** لجورجى زيـدان مطبـعة الهلال بالفـجالـة - مصر - ١٩١٣ هـ.

٥- **تشنيف المسامع بجمع الجوامع:** لتـاج الدين السُبكى تأليف الإمـام بدر الدين الزركشي. دراسة وتحـقيق د/ سيد عبد العـزيز، د/ عبد الله ربيع مكتبة قرطبة.

٦- **التعريفـــات:** للسيد الشريف الجرجاني الطبعـة الأولى سنة ١٣٠٦ هـ المطبعة الخيرية بجمالية مصر.

٧- **حاشية الخضري:** تأليف الشيخ محمد الخضري على شرح الشيخ عبد الله ابن عقيل لألفـية ابن مالك الطبعـة الأخيـرة ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠م مكتبة الحلبى.

٨- **حاشـية الصبان على شـرح الأشمونى على ألفـية ابن مالك، ومعـه شرح الشواهد للعينى:** لمحمـد بن على الصبان تحـقيق طه عبد الرءوف سـعد المكتبة التوفيقية. د.ت.

٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد طبعة دار الفكر د.ت.

١٠- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: تصحيح وتعليق يوسف عمر. منشورات جامعة قاريونس سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.

١١- شرح الكافية الشافية: لابن مالك تحقيق على محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان د. ت.

١٢- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لشمس الدين السخاوى مكتبة المقدس - ١٣٥٤هـ.

١٣- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون: لحاجى خليفة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

١٤- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: لنجم الدين الغُزي حققه وضبط نصه جبرائيل سليمان جبور. بيروت - لبنان د.ت.

١٥- المطوَّل: شرح تلخيص مفتاح العلوم: تأليف العلامة التفتازانى. تحقيق د/ عبد الحميد هنداوى. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان. د. ت.

١٦- المعجم الفلسفي: مجمع اللغة العربية. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

١٧- معجم لغة النحو العربى: للسفير أنطون الدحداح راجعه الدكتور جورج مترى الطبعة الأولى ١٩٩٣م مكتبة لبنان. ناشرون.

١٨- معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة دار إحياء التراث العربي - بيروت د. ت.

١٩- مفتاح السعادة: لطاش كبرى. تحقيق كامل كامل بكري، وعبد الوهاب أبو الأنوار د.ت. دار العلم الحديثة. مطبعة الاستقلال الكبرى د.ت.

٢٠- موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: للعلامة التهانوي تحقيق د/ علي دحروج. د.ت. د/ فريد جبر، و د/ رفيق العجم، و د/ سميع غنيم، و د/ جيرار جهامي.

٢١- موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب: الطبعة الأولى ١٩٩٦م مكتبة لبنان ناشرون.

٢٢- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: للبغدادي، بيروت - لبنان د.ت، دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

******

من إصدارات المكتبة

بذل المجهود
في
أحكام العدد والمعدود

تقديم

د/ حامد خير الله

عفا الله عنه

إعداد

ياسر السيد

من إصدارات المكتبة

المتشابه اللفظي في القرآن
ومسالك توجيهه عند
أبي جعفر بن الزبير الغرناطي (ت٧٠٨هـ)

دراسة وتحقيق

د/ رشيد الحمداوي

خريج دار الحديث الحسنية الإسلامية العليا
بالرباط - المغرب

من إصدارات المكتبة

مقدمة في أصول القراءات

من كتاب مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ

للإمام المقرئ: أبي الأصبغ عبد العزيز بن علي السماتي الإشبيلي

الشهير بابن الطحان (ت ٥٦١ هـ)

قراءة وتعليق الدكتور

توفيق العبقري

أستاذ بكلية الأدب

جامعة القاضي عياض بمراكش